

تمويل المشاريع البيئية في إطار التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر – مشروع الجزائر
البيضاء بولاية تبسة-

Financing environmental projects within the framework of the trend towards a
green economy in Algeria - the White Algeria project in the governorate of Tébessa

ياسمينة عمامرة (*)، جامعة العربي التبسي-تبسة-الجزائر، amamra.yasmina@univ-tebessa.dz

غريب الطاوس، جامعة العربي التبسي-تبسة-الجزائر، taoues.ghrieb@univ-tebessa.dz

دريد حنان، جامعة العربي التبسي-تبسة-الجزائر، hanane.drid@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/25 تاريخ القبول للنشر: 2021/10/01



ملخص:

تهدف الدراسة الى محاولة تحليل كيفية تمويل المشاريع البيئية ودراسة جدواها، من خلال اعتماد نظام تمويل وتخصيص مؤسسات لتمويل المشاريع البيئية. توصلت الدراسة الى أن تمويل مشروع الجزائر البيضاء يعتمد على مصادر وطنية أهمها وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إضافة المؤسسات المالية البيئية الدولية. الكلمات المفتاحية: مشاريع بيئية؛ تمويل أخضر؛ اقتصاد أخضر؛ مشروع الجزائر البيضاء.

Abstract:

The study aims to try to analyze how to finance environmental projects and study their feasibility, by adopting a financing system and allocating institutions to finance environmental projects.

The study concluded that the funding of the White Algeria project depends on national sources, the most important of which are the Agency for Social Development, the National Agency for Supporting Youth Employment, the National Agency for Microcredit Management, and the addition of international environmental financial institutions.

key words: Environmental projects, green financing, green economy, Algeria white project.

Jel :O13 ،P28 ،Q56

مقدمة:

بسبب انتشار الوعي البيئي وزيادة الضغوط في السنوات الأخيرة، بدأ البحث والتداول عن نموذج جديد بين نماذج التنمية الاقتصادية يقوم على دراسة اقتصاديات البيئة الموجهة الى تحليل ومعالجة العلاقة التبادلية بين الانسان والنظام الطبيعي وظهور الاقتصاد الأخضر حيث اعتبر أحد الوجوه الجديدة للاقتصاد الحديث يهدف الى المحافظ على البيئة بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما ظهرت سياسة التمويل البيئي كإحدى أهم الوسائل الفعالة في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار الأخضر، الأمر الذي جعل هذا النوع من التمويل يلقي اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي خصوصا في ظل الاهتمامات الدولية الراهنة بشؤون البيئة وبقضايا تمويل المشاريع البيئية. وتعد الجزائر واحدة من بين الدول المهتمة بالبيئة، لذا فقد اهتمت بالجوانب المالية لسياستها الحمائية للبيئة وذلك من خلال اعتماد نظام تمويل وتكريس صرح مؤسساتي له يختص بتمويل المشاريع البيئية، ويعد مشروع "الجزائر البيضاء" واحد من بين هذه المشاريع البيئية الهامة نظرا لأهميته على الصعيدين البيئي والاقتصادي.

إشكالية البحث

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث والمتمثلة في الآتي:

كيف يتم تمويل المشاريع البيئية في إطار توجه الجزائر الى الاقتصاد الأخضر، بأخذ مشروع الجزائر البيضاء نموذجا؟

فرضية البحث

يتم تمويل المشاريع الخضراء لتدعيم الاقتصاد الأخضر والذي يقوم على حماية البيئة وتحقيق استدامة التنمية الأجيال القادمة، حيث يعتمد على مصادر داخلية وطنية تشمل مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية والتي تمول المشاريع الاقتصادية ومنها المشاريع البيئية، وضافة الى الاستفادة من مصادر تمويلية خارجية تمنحها هيئات دولية مهمتها تنمية الاقتصاد الأخضر وتحقيق استدامة التنمية.

أهمية البحث

تستمد أهمية الدراسة من أهمية الاقتصاد الأخضر الذي أصبح التوجه الرئيسي في الاقتصاديات العالمية عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، اضافة الى أهمية تمويل المشاريع البيئية وتحديد تكاليفها ومحاولة التحكم بها، لمسيرة التحول العالمي للاقتصاد الأخضر لمواجهة الازمات المالية التي يواجهها الاقتصاد، وتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق ما يلي:

-التعرف على الإطار العام للسياسة التمويل البيئي في الاقتصاد الأخضر؛

-الوقوف على واقع التمويل البيئي في الجزائر؛

-متابعة كيفية تمويل مشروع الجزائر البيضاء.

منهجية البحث

أعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي لعرض المفاهيم المرتبطة بالتمويل البيئي للاقتصاد الأخضر، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة بإسقاط الجانب النظري على مشروع الجزائر البيضاء ميدانيا.

خطة البحث

تم تسليط الضوء على الإطار العام للتمويل البيئي للمشاريع البيئية من خلال العناصر موالية:

أولاً: الدراسة النظرية؛

ثانياً: الدراسة الميدانية؛

المبحث الأول: الدراسة النظرية

سيتم في هذا المبحث التعرف على الاطار العام للتمويل البيئي، وكذا الاقتصاد الأخضر

المطلب الأول: سياسة التمويل البيئي والاقتصاد الأخضر

يعمل الاقتصاد الأخضر لإيجاد وظائف محترمة في مجموعة واسعة من القطاعات بإنتاج عمالة كبيرة وبكفاءة بيئة متفوقة وانبعاثات منخفضة، الأمر الذي يسمح بتوفير مداخل مرتفعة وزيادة النمو وحماية المناخ والبيئة، وهناك العديد من الخطط التي قد تفكر الدول في تبينها أو دعمها بهدف تحفيز الاستثمار البيئي وتمكين عملية الانتقال والتحول الى اقتصاد أخضر، والتي تتنوع ما بين أدوات تنظيمية واقتصادية الى شراكات بين القطاعات العام والخاص، احدى طرق الحكومات المباشرة للترويج للاقتصاد البيئي يكون من خلال التمويل العام والمقاييس المالية، فمثلا يمكن للأنفاق العام على البحث والتطوير التطوير أن يكون وسيلة فعالة لتحفيز الابداع الضروري للانتقال الى اقتصاد اخضر، كما يمكن للدول تصحيح التأثيرات السلبية بان تعكس الأسعار والتكاليف الفعلية بما في التكاليف البيئية.

إن سياسة التمويل البيئي تعني: "الإطار المنهجي لتحقيق التوازن الاستراتيجي المتوسط والطويل

الأجل بين الأهداف البيئية والخدمية في القطاعات البيئية التي تحتاج إلى استثمارات في مشروعات

البنية التحتية الكبيرة وبين التمويل المتاح في المستقبل لهذه القطاعات" (الدنماركية، 2004، الصفحات 08-09)

وقد صيغ مفهوم سياسة التمويل البيئي لمعالجة بعض المشاكل حيث يتم إعداد استراتيجية التمويل على أساس تحليل احتياجات التمويل المتعلقة بالأهداف البيئية الواردة في برنامج القطاع ومقارنة هذه الاحتياجات بموارد التمويل المتاحة.

يتناول موضوع التمويل البيئي تعبئة الموارد المالية في العمل البيئي وذلك بالحصول على مستوى معني من التمويل يكفي لتغطية تكاليف تحقيق الأهداف المرجوة من خلال انجاز خطوات ملموسة بما في ذلك الإجراءات اللازمة للوفاء بمتطلبات الاتفاقيات البيئية الدولية، مما نتج عنه ظهور مناهج لاستراتيجيات التمويل البيئي من أجل تقليل التكاليف مع مواجهة تحدي موائمتها مع الموارد المتاحة. حيث يعرف التمويل البيئي على أنه انتقال الموارد المالية اللازمة المحلية والدولية لتمويل المشاريع البيئية (رواني، 2016، صفحة 276)

الفرع الأول: أنواع التمويل البيئي: يشمل التمويل البيئي المشاريع الآتية:

- التمويل المستدام؛

- تمويل مشروعات الطاقة المتجددة؛

- التمويل الصحي؛

- تمويل مشاريع التشجير، والسدود؛

- تمويل مشاريع الصرف الصحي، ونظافة الأحياء؛

- تمويل مشاريع إدارة النفايات، ومكافحة الحشرات.

الفرع الثاني: أهداف التمويل البيئي: يهدف التمويل البيئي لتحقيق ما يلي (بالبيئة، 1999، صفحة 26):

- الحد من تلوث الهواء؛ من خلال استبدال السيارات القديمة بسيارات صديقة للبيئة تعمل الغاز الطبيعي، للحد من التلوث البيئي؛

- معالجة النفايات الطبية؛ من خلال تدبير نظام أمن متكامل مع القطاع الخاص في الادرة الامنة للتخلص من النفايات الطبية مقابل رسوم تدفعها المؤسسات الصحية؛

- حماية البيئة الداخلية للمصانع؛ من خلال التعاون مع المؤسسات المالية البيئية في تمويل المشروعات في استخدام تكنولوجيا الإنتاج الانظف؛

- التخلص من النفايات الصلبة؛ من خلال تنفيذ المشروعات المدافن الصحية للنفايات الصلبة؛
- الزراعة الجديدة؛ من خلال تدوير المخلفات الزراعية المتنوعة واستعمالها كأسمدة بدلا من حرقها.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

سيتم في هذا المبحث التعرض لواقع التمويل البيئي في الجزائر ، وكذا مختلف مصادر التمويل البيئي الوطنية والدولية، مع دراسة حالة تمويل مشروع الجزائر البيضاء لولاية تبسة. **المطلب الأول: واقع التمويل البيئي في الجزائر**

عملت الجزائر على توفير مصادر تمويل مختلفة ترمي إلى حماية البيئة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما:

الفرع الأول: مصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية: تعددت مصادر تمويل المشاريع البيئية في الجزائر، وذلك من أجل اعداد نظام تمويل مطابق لمبدأ الملوث الدافع القائل : " من يلوث يدفع"، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

أولا: الميزانية العامة : ممثلة في ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

كما شرعت الحكومة في إنجاز خطة عمل في برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة الثلاثية 2001-2014، يرمي مخطط الأعمال هذا إلى تنفيذ أعمال جوهرية لوضع أسس ديناميكية إيكولوجية من جهة وتعزيز برنامج الحكومة بدعم الإنعاش الاقتصادي وتبلغ الكلفة التقديرية للأعمال في مجملها قرابة 970 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات (حوالي 320 مليون دولار في السنة)، وهذا المبلغ يشمل 50 مليون دولار أمريكي في مجال الاستثمارات، هذه الأخيرة التي نجدها مست مجالات بيئية متنوعة نذكر منها (L'Environnement, 2015, p. 320):

-شبكات المياه: 09 مليار دج؛

-حماية المناطق السهبية والأحواض: 8,2 مليار دج؛

-معالجة النفايات: 5,5 مليار دج؛

-مكافحة التلوث: 03 مليار دج؛

-تهيئة الإقليم: 1,7 مليار دج؛

-التنوع البيولوجي: 1,2 مليار دج.

وتبعاً لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدهت الجزائر، فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الهواء والماء، مع الإشارة إلى أنه تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD)، إلا أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية لم يتم إلا من خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية للسنوات 2013، 2014، 2015 وفيما يلي أهم أنواع هذه الرسوم.

-الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة: وتتمثل فيما يلي:

-رسم إخلاء النفايات العائلية: (TEOM) وتتراوح قيمة الرسم الخاص بالنفايات المنزلية بين 640 دج و1000 دج/سنويا/للعائلة.

-رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية: ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2015 ب: 24000 دج/طن

-الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة: ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2015 ب: 10500 دج/طن، ويمنح المستغل مهلة تقدر بثلاث سنوات ابتداء من تاريخ إقرار الرسم لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات.

-الرسم على الأكياس البلاستيكية: تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، ويشتمل وعاءه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة، ويقدر مبلغ الرسم ب: 10.5 دج/كغ، ويوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.

-الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة: (TAPD) يخضع لهذا الرسم المؤسسات المصنفة التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها آثار سلبية على الصحة العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية، وقد تم إعادة تقدير قيمة مبلغ هذا الرسم ضمن قانون المالية لسنة 2015، حيث قدر ب: 9000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح و20000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي و120000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

-الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة الصناعية: تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2003، حيث تم إنشاء الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية ويحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي وتخصيص نسبة 30% من مبلغ هذا الرسم لصالح البلديات.

-إتاوة المحافظة على جودة المياه: أدرجت هذه الإتاوة ضمن قانون المالية لسنة 1993، وهي إتاوة تجبي لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية وتحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها) بلدية، ولأثنية وجهوية (وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة والخاصة التي تملك وتستغل آبار أو تنقيبات، وتوجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها، ولتحصيلها تم تحديد المعدلات التالية:

4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الشمال.

2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: ورقلة، الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، اليزي، تامنغست، ادرار وبسكرة.

كما اهتمت الحكومة الجزائرية في إطار تمويل المشاريع البيئية بإنشاء المؤسسات والصناديق التالية: ثانيا: صندوق البيئة ومكافحة التلوث: (FEDEP) تم إنشاء هذا الصندوق من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد، وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي، وقد تم إنشاء صندوق البيئة ومكافحة التلوث ويتم تمويله من المصادر الآتية (Nationale, 2016) :

-الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة بنسبة 75%.

-الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75%.

-الرسم الإضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة والتي تتجاوز القيمة القصوى 75% من الرسم.

-الرسم على البنزين الممتاز والعاوي والرصاص 50%.

أما عن الإعانات التي يمكن أن يمنحها الصندوق فتتمحور إجمالاً في:

-المساعدات التي تتعلق بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الأنظف وهذا طبقاً لمبدأ الوقاية. تمويل النشاطات المتعلقة بمراقبة التلوث من المنبع.

-تمويل نشاطات مراقبة حالة البيئة والمصاريف المتعلقة بالتدخلات المستعجلة في حالة التلوث العرضي الناتج عن حادث ما.

-تشجيع الاستثمارات التي تدمج التكنولوجيات النظيفة.

-تعويضات القروض الممنوحة للصندوق والإعانات الموجهة للنشاطات المتعلقة بالإشاعات المكافحة للتلوث المحققة من قبل المتعاملين الخواص والعموميين. وتمنح مساعدات الصندوق عموماً لوحقات الاقتصادية العمومية والخاصة، لاسيما الصناعية منها التي تتعهد بتطوير نشاطات مكافحة التلوث من أجل حماية البيئة والهيئات التي تطور نشاطات المراقبة في ميدان البيئة ومكاتب

الدراسات التي تعد الدراسات الميدانية المؤسسات والجمعيات التي تقوم بنشاطات التحسيس والتربية في ميدان البيئة. أما عن اعتمادات الصندوق فتغطي ميادين المراقبة ومكافحة التلوث، وهذا عن طريق النشاطات المتعلقة بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الأكثر نظافة، أما الدراسات والأبحاث في هذا الميدان فيتعلق الأمر بالدراسات المنجزة من قبل الأخصائيين ومكاتب الدراسة الوطنية والأجنبية المتعلقة بالتلوث، وتتعلق خاصة بتسيير الفضلات والتنوع الطبيعي وحماية وترقية المناطق الحساسة والتحسيس والتربية البيئية.

ثالثا: الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم: (FNAT) أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1995، وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة والتي تتعلق بما يلي:

-إنشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية؛

-إنشاء مؤسسات عامة تتكون من خمسة عمال دائمين على الأقل في نفس المناطق وفي مجالات الخدمات من النوع السامي تقنيات جديدة للاتصال؛

-أما علاوات تهيئة الإقليم فتتعلق بما يلي:

• الدراسات والبحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال تهيئة الإقليم والبيئة؛

• مشاريع وعمليات إعادة الهيكلة للأنسجة العمرانية خصوصا في المناطق الساحلية؛

• المشاريع الاقتصادية التي تستعمل التكنولوجيات النظيفة.

رابعا: صندوق التجهيز وتهيئة الإقليم: (CEAT) يمثل الصندوق أداة جديدة تم إنشاؤه من أجل إنجاز وتطبيق البرامج ونشاطات الدعم المتعلقة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة، خصوصا التنمية الجهوية المتوازنة، من خلال المساعدة على تمويل الهياكل القاعدية الكبرى، وتمويل الجمعيات المحلية والأعوان الاقتصادية ومختلف المساعدات الضرورية في إطار هذه الأنشطة.

خامسا: الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية: (FNPLZC) تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003، من أجل تمويل العمليات الآتية:

-الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية؛

-تمويل الدراسات والخبرات الأولية في رد الاعتبار للمناظر الطبيعية؛

-تمويل أنشطة مكافحة التلوث لحماية وتحسين الشواطئ والمناطق الساحلية؛

-المساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل الاستعجالي في حالة التلوث البحري المفاجئ.

سادسا: صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية (FLDDPS) تم إنشاؤه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2002، وقد خصص له مبلغ مالي أولي قدر بـ 500 مليون دج، وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل أهم الأنشطة التي سيقوم بتدعيمها وتمويلها تلك المتعلقة بـ:

- مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي؛

- تطوير إنتاج الحيوانات في الأوساط السهبية؛

- تقويم إنتاج الدواجن؛

- حماية مدا خيل مربى المواشي وصيانة المناطق الرعوية.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الدولي للمشاريع البيئية: إن ارتفاع تكاليف تمويل مشاريع حماية البيئة استدعى ضرورة البحث عن مصادر للتمويل البيئي الخارجي، حيث نجد العديد من البنوك والصناديق الدولية من بينها ما يلي (زوليخة، 2006، صفحة 102):

- صندوق البيئة العالمي FEM؛

- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية FADES؛

- الصندوق السعودي للتنمية FSD؛

- صندوق النقد العربي FMA؛

- الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية FIDA؛

- البنك الدولي BM؛

- البنك الأوربي للاستثمار BEI؛

- البنك الإفريقي للتنمية BAD؛

- البنك الإسلامي للتنمية BID.

ولقد خصص البنك الأوربي للاستثمار "34 BEI" % من تمويلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 2014 لمشاريع متعلقة بحماية البيئة، إضافة إلى مجموع القروض التي منحها البنك الأوربي للجزائر في سنة 2012 والتي قدرت بـ 733 مليون أورو، مقابل 869 مليون أورو لتونس و 977 مليون أورو للمغرب، أما فيما يتعلق بالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FADES)، فقد أكد ممثله أن هيئته تعبر اهتماما متزايدا لكل المشاريع الرامية لحماية البيئة، من خلال دعم كل الأنشطة ذات الانعكاس الإيجابي على البيئة ومنح 5.1 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة إنجازات، وكذلك إيطاليا قد قدمت مساعدة تقدر بـ 7 ملايين أورو للجزائر لتمويل أربع مشاريع بيئية، كما

اقترحت بلدان مانحة معروفة ببيئتها الصحية منها النمسا وسويسرا والسويد، جعل الجزائر تستفيد من سلسلة من الحلول التكنولوجية العالية في مجال التلوث (للاستثمار، 2016).

أما البنك الإسلامي للتنمية "BID"، فقد منح الجزائر قرضا بمبلغ 32.07 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الري "بواحات واد ريغ" بتقرت، وجاء في بيان للبنك بأن هذا القرض سيسمح بتمويل أشغال حفر الآبار العميقة وشبكة الري والصرف وشراء المعدات اللازمة لإنجاز هذا المشروع وتركيبها، وتجدر الإشارة إلى أن حجم التمويلات التي منحها البنك الإسلامي للتنمية للجزائر منذ إنشائه عام 1975 قدر بـ: 2.2 مليار دولار منها 1.7 مليار دولار خصص لتمويل عمليات تجارية فيما وجه الباقي لمشروعات تنمية (للتنمية، 2016)

بينما قام البنك الدولي بتمويل المشاريع التالية: (الدولي، 2016)

- مراقبة التلوث الصناعي (CPI): نظرا لمشاكل الصحة العامة التي لوحظت في ولاية عنابة، قررت السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 1995 وبدعم من البنك الدولي، تركيز جهودها من أجل تخفيض التلوث في هذه المنطقة، وذلك من خلال إنشاء مشروع "مراقبة التلوث الصناعي"، واستفادت الجزائر بذلك من قرض بمبلغ 78 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي، وقد تم ذلك بموجب الاتفاق الذي تم المصادقة عليه في مجلس الحكومة بتاريخ 11/09/1996 ووضع حيز التنفيذ في جوان 1997 وتم توزيعه كما يلي:

- المؤسسة الوطنية للأسمدة ASMIDAL: 35 مليون دولار أمريكي؛

- المؤسسة الوطنية للحديد والصلب ENSIDAR: 32,5 مليون دولار أمريكي؛

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة MATE: 10,5 مليون دولار أمريكي.

ويشتمل هذا المشروع على عنصرين أساسيين: العنصر الأول: وهو خاص بالدعم المؤسسي والقانوني، أما العنصر الثاني: فيتعلق بالاستثمار الهادف إلى توفير التجهيزات الخاصة بمكافحة التلوث داخل مجمع إنتاج الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية، ومجمع الصناعات الحديدية بعنابة. وقد تم الانتهاء من هذا المشروع في شهر جانفي 2005، وسجل العديد من النتائج أهمها ما يلي:

- بالنسبة للإطار المؤسسي والقانوني في مجال تسيير البيئة: فقد تم تحسينه بفضل تطبيق مشروع مترابط خاص بالتكوين والتوعية، واكتساب واستعمال وسائل لقياس التلوث عن طريق معدات مخبرية خاصة بالبيئة، وشبكة قياس نوعية الهواء في كل من الجزائر العاصمة وعنابة، بالإضافة إلى سلسلة من الأعمال التحليلية التي ساهمت في إعداد النصوص القانونية التي تم تبنيها:

- أما بالنسبة لعنصر الاستثمار: فالنتائج المباشرة التي تم تسجيلها بعد النشاطات التي جرت داخل مؤسسة أسميدال، فقد أدت إلى تخفيض ملموس لانبعاث أكسيد الكبريت، وأكسيد النيتروجين

والجزينات المختلفة في الجو، محسنة بذلك نوعية الهواء في ولاية عنابة، وبالتالي تحسن في الصحة العامة. وبعد الانتهاء من المشروع قامت وحدة مراقبة العمليات التابعة للبنك الدولي بتقييم مستقل للمشروع، حيث توصلت إلى أن هذا الأخير قد حقق الأهداف التي حددت له بصفة مرضية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد قام البنك الدولي بتمويل الدراسات والبرامج التالية (الدولي، 2016):

- دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية: 600 000 دولار أمريكي؛

- دراسة المخططات والتي كلفت ما يقارب المليون دولار، وتتعلق بما يلي:

- مخطط نموذجي للتسيير المتكامل للمياه؛

- الجدوى من إعادة تمويل الطبقة المائية بمستغانم؛

- الجدوى من المعالجة الواسعة عن طريق إنشاء أحواض لتطهير المياه القدرة بالهضاب العليا؛

- توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب وقنوات صرف المياه

وإنجاز محطات تطهير المياه القدرة بمغنية وتلمسان وسطيف، وذلك من خلال القرض رقم AL2821 بقيمة 250 مليون دولار؛

- إصلاح شبكات التزويد بمياه الشرب في عشر مدن و22 محطة لتطهير المياه القدرة، عن طريق القرض رقم AL3743 بمبلغ 110 مليون دولار؛

- التدعيم المؤسسي لتهيئة أحواض السدود، والذي كلف مبلغ قدر بحوالي 19 مليون دولار؛

- التشغيل الريفي في المناطق الواقعة بالغرب الجزائري، من خلال قرض بمبلغ 89 مليون دولار في 1997. في حين قام صندوق البيئة العالمي بتمويل ما يلي:

- المنطقة الغربية للمتوسط: هبة قدرها 7 ملايين دولار من بين تكلفة إجمالية بالنسبة للمنطقة قدرها 20 مليون دولار أمريكي؛

- الحظيرة الوطنية للقالبة: هبة مقدارها 7 ملايين دولار أمريكي.

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) فقد قام بتمويل:

- تدعيم الإجراءات المؤسسية والمخابر وتكوين ووضع نظام لجمع المعلومات ونشرها: هبة بمبلغ 900 000 دولار أمريكي تكملة للكلفة الإجمالية للمشروع المقدرة بـ 1,8 مليون دولار أمريكي.

- متابعة المعاهدة العالمية حول التغيرات المناخية: هبة بمبلغ 300 000 دولار أمريكي.

ويبين الجدول الموالي مساهمة بعض هيئات التمويل الدولية لمشاريع حماية البيئة في الجزائر

الجدول رقم (01): مساهمة هيئات التمويل الدولية لمشاريع حماية البيئة في الجزائر.

المبلغ	هيئة التمويل	مجال التمويل
547.600.000 دولار	البنك الدولي	- مراقبة التلوث الصناعي - دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية - دراسة المخططات البيئية - توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب وإصلاح شبكات ومحطات تطهير المياه القذرة. - التدعيم المؤسساتي لتهيئة أحواض السدود والتشغيل الريفي في المناطق الواقعة بالغرب.
10.000.000 مارك	وكالة التعاون التقني الألماني (GTZ)	تنمية قدرات التدخل في ميدان البيئة
1.862.000 دولار	برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)	- تدعيم الإمكانات الوطنية في الميدان البيئي. - إدخال التربية البيئية في التعليم.
439.000 دولار	الصندوق الأوروبي للاستثمار	تسيير التلوث للنفايات البترولية في البحر الأبيض المتوسط (تجهيز 04 مخابر مينائية)
591.296 دولار	الصندوق الدولي للبيئة	- الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية - الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي
12.500.000 دولار	الصندوق المتعدد الأطراف لتطبيق معاهدة مونتريال	البرنامج الوطني للمحافظة على طبقة الأوزون

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، النشاط الدولي، مجلة الجزائر البيئة، الجزائر، العدد: 02، 2016، ص: 26.

المطلب الثاني: دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء - تبسة -

يتضمن هذا المطلب ما يلي:

الفرع الأول: أهمية مشروع الجزائر البيضاء: يكتسي مشروع "الجزائر البيضاء" أهمية بالغة في المجالين البيئي والاقتصادي، فبالنسبة للمجال البيئي تبرز أهميته من خلال الهدف الأساسي الذي أنشأ لأجله المشروع، والذي جاء تطبيقاً لأوامر السيد رئيس الجمهورية والمتمثل في تحسين بيئة المواطن الجزائري من خلال ما يلي:

- تحسين نوعية الحياة بمكافحة التلوث البيئي؛

- حماية المواطن من الأمراض الناتجة عن تدهور الوسط المعيشي بتوفير محيط صحي ونظيف؛

- نشر الثقافة البيئية في أوساط المواطنين وتنمية روح المواطنة الايكولوجية لديهم؛

- مضاعفة مشاركة الفئات الاجتماعية من أجل حماية أفضل للبيئة.

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي، فإن مشروع "الجزائر البيضاء" يساهم في الإدماج الاجتماعي والمبني للشباب بدون عمل، وخاصة المتسربين منهم من النظام الدراسي، وكذا خلق نشاطات مدرة للأرباح لفائدة هؤلاء الشباب (الشغل الأخضر) وهو ما يعني تخفيض معدلات البطالة لاسيما وأن المشروع يندرج ضمن برنامج أشغال المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة Travaux d'Utilité Publique a Haute Intensite de Main D'Oeuvre (TUP-HIMO)، وهو ما يترتب عنه تحسن في الدخول الفردية للمواطنين ومن ثم في القدرة الشرائية مما يؤثر إيجابا على الدخل الوطني، بالإضافة إلى عملية الرسكلة (الاسترجاع) للمواد القابلة للثمين والتي تمثل أحد أهم الأنشطة التي يتضمنها المشروع، والتي لها فوائد مؤكدة على الصعيدين البيئي والاقتصادي، إذ تساهم إيجابيا في التقليل من كمية النفايات التي يتم إخلؤها نحو المزابل وبالتالي التقليل من التلوث الجمالي للمناظر الطبيعية ومختلف الانبعاثات والغازات السامة المنبعثة من تلك المزابل هذا من الناحية البيئية، أما اقتصاديا فإن إعادة استغلال هذه المواد سيؤدي إلى اقتصاد لابس به في المواد الأولية، فمثلا يسمح طن واحد من المسحوق الزجاجي المرسل باقتصاد 200 1 كلغ من المادة الأولية و80 كلغ من الفيول، كما أن تدوير طن واحد من الألمنيوم يمكن من اقتصاد 04 أطنان من البوكسيت وتقلل بمقدار 35 كلغ من انبعاثات فلورور الألمنيوم في الهواء (L'Environnemen, 2015)

وفيما يتعلق بطبيعة الأنشطة التي تدخل ضمن مشروع "الجزائر البيضاء"، فقد تم تصنيفها إلى نوعين وهما كما يلي:

أولا: المشاريع غير المدرة للأرباح (المؤقتة): وهي الأنشطة التي لا تسمح لأصحابها بتحقيق الأرباح وتتمثل في:

- جمع ونقل النفايات المنزلية؛

- ترقية سلات المهملات؛

- إنشاء وصيانة المساحات الخضراء؛

- تسريح القنوات وتطهيرها؛

- التدخل لمعالجة مياه الصرف (المياه المستعملة): تسريح الحفر وقنوات الصرف؛

- تصنيف النفايات حسب النوع.

ثانيا: المشاريع المدرة للأرباح (الدائمة): وتتمثل في الأنشطة التالية:

- إنشاء مؤسسات مصغرة لتصنيف ومعالجة النفايات الخطرة؛
- إنشاء واستغلال الوحدات التجارية الصغيرة: بيع مواد التنظيف، بيع النباتات والورود... الخ؛
- إنشاء مؤسسات لاسترجاع وإعادة تدوير بعض عناصر النفايات المنزلية والصناعية؛
- بناء واستغلال المراحيض العمومية في الأسواق والتجمعات السكنية الأخرى؛
- إنشاء مؤسسات لتسيير نفايات المستشفيات والنفايات السامة الأخرى؛
- صيانة الكهرباء والغاز للمباني؛
- صيانة مصاعد المباني؛
- إنشاء مؤسسات مصغرة لتحويل النفايات: الزجاج، البلاستيك، المعادن... الخ؛
- إنشاء مؤسسات التزيين والزخرفة؛
- تحويل الورق؛
- مصلحة أعوان البستنة للبنىات وحظائر السيارات؛
- وضع واستغلال نافورات عمومية مع تخصيص مساحات للغسل؛
- تنظيف الشواطئ.

المطلب الثاني: مراحل إنجاز مشروع الجزائر البيضاء

يتم تجسيده وفقا للمراحل التالية:

الفرع الأول: تحديد محيط التدخل وإعداد البطاقة الفنية: ويتم في هذه المرحلة القيام بالإجراءات الآتية:

- تقسيم البلدية إلى مناطق التدخل من طرف اللجنة البلدية المشرفة على المشروع؛
- إعداد البطاقة الفنية من طرف المصالح المعنية التابعة للمجالس الشعبية البلدية ومديرية البيئة، بحيث ينبغي أن تشتمل هذه البطاقة على ما يلي (Nationale, , Guide Méthodologique de l'opération "Blanche Algérie", 2016, p. 04):
- المبلغ المرصود للمشروع الذي لا يجب أن يتجاوز 700 000 دج بالنسبة للمشاريع التابعة لجهاز (TUP-HIMO).
- مدة إنجاز المشروع التي تقدر بثلاثة أشهر بالنسبة للمشاريع غير المدرة للأرباح؛
- الأشغال المقرر إنجازها حسب بيان كمي وتقديري؛
- عدد العمال يتراوح بين 06 إلى 10 عمال أي كتلة أجور تقارب 60 في المائة من قيمة المشروع؛
- الفرع الثاني: اختيار المقاول الصغير الحر في المبتدئ والعمال: يوجه هذا المشروع للبطالين الذين لم يتحصلوا من قبل على سجل تجاري أو على بطاقة حرفي، لأجل ذلك يتم ما يلي (Nationale, Procédures relatives au projet "blanche Algérie", 2016):
- تنظيم استقبال الشباب بدون عمل المهتم بالمشروع طيلة أيام الأسبوع بمقر البلدية من طرف موظفين يتم اختيارهم لهذه المهمة قصد شرح الخطوات الواجب إتباعها في إطار هذا المشروع؛
- يطلب من الشباب أصحاب المهام المقاولين المبتدئين تشكيل مجموعات بين 06 إلى 10 أشخاص وتقديم بطاقات التسجيل في المشروع؛
- تقوم اللجنة البلدية المشرفة على المشروع باختيار المقاول الصغير من البطالين المتواجدين في الحي أو البلدية التي سوف ينفذ فيها المشروع حسب معايير التأهيل التالية: المستوى العام للتعليم، الأقدمية في البطالة، الحالة العائلية.
- كما ينبغي على العمال أن يكونوا مقيمين بالحي أو البلدية التي ينفذ فيها المشروع.
- تقوم اللجنة الولائية المسيرة للمشروع بتسليم وثيقة قبول في المشروع للشباب أصحاب المهام عند استكمال الشروط على مستوى البلدية؛
- يتقدم المقاول الصغير إلى مديرية النشاط الاجتماعي مرفقا بالوثيقة التي تحصل عليها من البلدية حيث تقوم مصالح المديرية بإحصاء الطلبات بعد تحديد المشاريع حسب أصحاب المهام) بالنسبة

للمشاريع الغير مدرة للأرباح (وإرسالها إلى وزارة التشغيل والتضامن الوطني قصد تخصيص العدد اللازم من الألبسة والتجهيزات الخاصة بالمشروع التي توفرها الوزارة.

الفرع الثالث: مرافقة المقاول الصغير: من أجل تسهيل المساعي الإدارية للمقاول الصغير، يجب على رئيس البلدية مرافقته قصد إعداد ما يلي:

- بطاقة الحرفي؛

- البطاقة الجبائية؛

- الانضمام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- فتح حساب بنكي؛

- إبرام عقد خاص بالأشغال: يتم إبرمه بين مدير النشاط الاجتماعي ورئيس البلدية والمقاول الصغير، بحيث يتم وضع نسخة من العقد تحت تصرف: مديرية البيئة، مديرية النشاط الاجتماعي، المجلس الشعبي البلدي، الفرع الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، المقاول الصغير.

على المقاول الصغير دفع اشتراكات وأجور العمال بحيث:

- يقدر المبلغ الصافي للأجر لكل عامل بـ 15 000 دج في الشهر، وهو أجر يعادل الحد الأدنى للأجر المضمون (SNMG) لسنة 2018 (وهي سنة انجاز المشروع).

- يقدر مبلغ اشتراكات الضمان الاجتماعي بـ 3 500 دج لكل عامل في الشهر.

الفرع الرابع: فتح الورشات ومتابعة الأشغال بها: بعد تبليغ الأمر بالخدمة (ODS) من طرف مدير النشاط الاجتماعي يتم إجراء محضر فتح الورشة من طرف المصالح التقنية للمجلس الشعبي البلدي ومديرية البيئة ومديرية النشاط الاجتماعي والمقاول الصغير، بحيث تتكفل المصالح التقنية للبلدية ومكتب الدراسات بمتابعة التقنية للأشغال، إذ يقوم بزيارات وعمليات تفقد للورشات وتضع تأشيرتها على جداول المنجزات ووضعيات الأشغال "blanche (Nationale, Procédures relatives au projet "Algérie", 2016).

الفرع الخامس: تسديد وضعيات الأشغال: وهي مرحلة من مراحل انجاز مشروع "الجزائر البيضاء"، حيث يتم فيها تسديد بيانات الأشغال على أساس ملف مالي مرسل من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للفروع المكلفة بالتمويل. فما هي آليات تمويل مشروع الجزائر البيضاء؟ هذا ما سيتم الإجابة عنه ضمن العنصر الموالي.

المطلب الثالث: آليات تمويل مشروع الجزائر البيضاء

يتطلب مشروع "الجزائر البيضاء" من أجل تحقيق هدفه الخاص بتحسين بيئة المواطن وإنشاء كثيف لمناصب الشغل للشباب البطال، إجراءات تمويلية مرنة وفعالة، ومن أجل ذلك فقد كلفت ثلاث وكالات وطنية بعملية تمويل هذا المشروع وهي كما يلي:

- وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن هذا التمويل مرتبط بطبيعة الأنشطة المنجزة

(Nationale, Procédures relatives au projet "blanche Algérie", 2016):

- فبالنسبة للمشاريع غير المدرة للأرباح (المؤقتة): يتم تمويلها من طرف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) من خلال جهاز أشغال المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO).

- أما فيما يتعلق بالمشاريع المدرة للأرباح (الدائمة): يتم توجيه الشباب من طرف اللجنة الولائية المسيرة لمشروع "الجزائر البيضاء" إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في الحالة التي تكون فيها تكلفة المشروع تتراوح ما بين 50 000 دج إلى 400 000 دج، أما عندما يكون المبلغ أكبر من 400 000 دج فيتم توجيه الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

الفرع الأول: التمويل من خلال وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): تمثل وكالة التنمية الاجتماعية: هيئة حكومية تتميز بقانون أساسي خاص يكفل لها استقلالية إدارية ومالية لضمان تسيير مرن وشفاف للشبكة الاجتماعية وللبرامج الموجهة للفئات المحرومة، وقدمت إنشاؤها سنة 1996، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-232 في إطار الإصلاح الجذري للسياسة الاجتماعية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لوكالة التنمية الاجتماعية (ADS) التي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ووصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني، في مكافحة الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، وذلك من خلال إشرافها على تسيير عدة برامج، من بينها برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال

المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO) ، حيث يركز هذا البرنامج على القيمة الاقتصادية والاجتماعية المضافة، بالاعتماد بصفة مطلقة على التأهيلات العاطلة لتطوير روح المقاول على وجه الخصوص، إذ يتعين على المقاولين الصغار تشغيل عمال لمدة ثلاثة أشهر على الأقل بهدف ضمان التغطية الاجتماعية لهم، فهو بذلك لا يقتصر على تقليص الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية فحسب، بل يساهم في توفير نشاطات اقتصادية تشجع على بروز مؤسسات مصغرة.

وبناء على أحكام المنشور رقم 20-42 المؤرخ في 10/أكتوبر/2005، كلفت وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) بالتكفل بتمويل العمليات التابعة لجهاز أشغال المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO) من خلال الجانب الخاص بتحسين البيئة في الأحياء الفقيرة حسب الإجراءات المتعلقة بمشروع "الجزائر البيضاء".

وعليه تقوم وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) بتسديد وضعيات الأشغال عبر فرعها الجهوي على أساس ملف مالي مرسل من طرف مدير النشاط الاجتماعي، ينبغي أن يتضمن هذا الملف الوثائق التالية (règlementaires, 2016, pp. 29-30):

- المحضر الخاص باختيار المقاول الصغير من طرف اللجنة الولائية المشرفة على المشروع؛
- العقد الذي يتم إبرامه من طرف مدير النشاط الاجتماعي ورئيس المجلس الشعبي البلدي والمقاول؛
- الأمر بالخدمة. (Ordre De Service. ODS)؛
- محضر خاص بفتح الورشة؛
- وضعيات الأشغال (الفواتير) المتعلقة بالدفع الخاص بكل شهر (الأول والثاني والثالث)، بحيث ينبغي أن تكون مرفقة بما يلي:
- كشف حساب مؤقت خاص بالأشغال المنجزة؛
- جدول المنجزات؛
- بطاقات خاصة بالمتابعة الشهرية والأسبوعية؛
- جدول التوقيعات الخاصة بحضور العمال؛

• بيان خاص بالضمان الاجتماعي.

- مع اقتطاع قيمة خصم الضمان المقدر بـ: 5% من قيمة كل وضعية؛

- يجب أن تكون وضعية الأشغال الخاصة بالدفع للشهر الثالث مرفقة بالمحضر الخاص بالتسليم المؤقت للمشروع؛

- يجب أن يكون المحضر الخاص بالتسليم النهائي للمشروع، الذي يكون بعد شهر من محضر التسليم المؤقت مرفق باقتطاع الضمان لكي يتم إلحاق قيمة خصم الضمان للمقاول في حالة إنجاز المشروع وفقا للمواصفات والشروط المتفق عليها.

بناء على الوثائق السابقة تقوم وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) عن طريق مصلحة التمويل، بإرسال أمر بالدفع للبنك أو مركز الصكوك البريدية الذي يتعامل معه المقاول الصغير في نهاية كل شهر، من جهة أخرى تقوم المصلحة بتحرير صك مشطوب باسم أمين الخزينة الذي يقوم بدوره بتحويل قيمته لحساب المقاول الصغير لدى البنك أو مركز الصكوك البريدية الذي يتعامل معه المقاول.

الفرع الثاني: تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي: وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة تقوم بتمويل، دعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع، وقد تم استحداثها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطها وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويسير الوكالة مجلس توجيه يتم تعيينه من طرف الوزير المكلف بالتشغيل وذلك بقرار بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها ولفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويديرها مدير عام يعين بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل كما تزود بمجلس للمراقبة يتكون من ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس توجيهه، وتكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتطبيق قراراتها لحساب مجلس التوجيه.

إن آليات تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (L'ANSEJ) لمشروع "الجزائر البيضاء" لا تختلف عن تلك المتعلقة بالمشاريع الأخرى، لذلك يتعين على الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع من أجل الحصول على قرض من الوكالة الالتزام بالشروط التالية (Nationale, Procédures relatives au projet "blanche Algérie", 2016)

- يجب ألا يكون الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع يشغلون مناصب عمل مأجورة عند إيداع ملفاتهم فيما يخص استثمار الإنشاء؛
 - يجب أن يتراوح سن الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع بين 19 و35 سنة عند إيداع ملفاتهم فيما يخص استثمار الإنشاء، أما الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و40 سنة، يرجى أن يقدموا تصريحاً شرفياً بتوظيف منصب شغل؛
 - الحد الأقصى لمبلغ استثمار الإنشاء أو التوسيع هو 10 ملايين دينار؛
 - يجب على الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع أن يساهموا في استثمار الإنشاء أو التوسيع بمساهمة شخصية يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار وموطنه؛
 - قابلية الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع لإعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بالنسبة لاستثمارات الإنشاء تقوم على ضوابط السن، عدم الشغل والتأهيل؛
 - ينبغي على صاحب المشروع إيداع ملف إداري ومالي يتضمن مجموعة من الوثائق وذلك على مستوى فرع الوكالة للولاية، مع الإشارة إلى أن حضور صاحب المشروع إجباري، وأن يتم تحضير هذا الملف في أربع نسخ بحيث يتم دفع ما يلي:
 - نسختين للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
 - نسخة للبنك (في حالة التمويل الثلاثي)؛
 - نسخة يحتفظ بها صاحب المشروع.
- أما عن التركيبة المالية لصيغ التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فهي كالآتي:
- المساهمة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار؛

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتتغير قيمة هذا القرض حسب مستوى الاستثمار؛

- القرض البنكي (في حالة التمويل الثلاثي) الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع. ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول الموالي بشكل مفصل من خلال الهيكل المالي لهذا التمويل، والذي تم تحديده وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003.

الجدول رقم (02): آليات تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لمشروع الجزائر البيضاء

نمط التمويل	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (مساهمة الوكالة)	القرض البنكي
حالة التمويل الثنائي	أقل أو يساوي 2000.000 دج	75%	%25	-
	قيمة الاستثمار ما بين 2000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%80	%20	-
حالة التمويل الثلاثي	أقل أو يساوي 2000.000 دج	%5	%25	%70
	قيمة الاستثمار ما بين 2000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%8 إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة	%20	%72 إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة
		%10 بالنسبة للمناطق الأخرى		%70 بالنسبة للمناطق الأخرى

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الخاصة بالتمويل الثنائي والثلاثي.

ملاحظة: المناطق الخاصة: الجنوب والهضاب العليا.

الجدول رقم (03): يوضح نسب تخفيض معدلات الفائدة وفقا لمناطق انجاز المشروع

المناطق القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولوية*	%90	%75
القطاعات	%75	%50

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الخاصة بالتمويل الثنائي والثلاثي.

*وتتمثل في: الفلاحة، الري والصيد البحري.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تباين في نسبة تخفيض معدل الفائدة حسب القطاعات وبين المناطق وذلك لصالح المناطق الخاصة كونها بحاجة إلى دعم أكبر بحكم أنها نائية ولا تتوفر فيها الشروط الأساسية لإنشاء المؤسسات كما هو الحال بالنسبة للمناطق الأخرى لذلك يتم التركيز على ضرورة إنشاء أنشطة هامة بها كالفلاحة والري والصيد البحري.

الفرع الثالث: تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (L'ANGEM): طبقا لأحكام المادة السابعة من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث توضع هذه الأخيرة تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل أنشطتها، وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تشبه تماما في هيكلها الإداري الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

والقرض المصغر عبارة عن سلفة بنكية يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة إلى خمس سنوات) موجه للمشاريع التي تتراوح كلفتها من 50 000 دج إلى 400 000 دج، ويسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما ويستهدف هذا القرض الفئات التالية (المصغر، 2016):

- البطالين بدون دخل؛

- الفئات التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة؛

- النساء الماكثات في البيت.

وذلك من أجل تخفيض نسبة الفقر والنزوح الريفي، مما يقلل بدوره من مشاكل بيئية عديدة، بالإضافة إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة عن طريق خلق نشاطات منتجة للسلع والخدمات.

أما فيما يخص الامتيازات والمساعدات الممنوحة للمقترض فتتمثل فيما يلي:

- الدعم وتقديم النصائح والمرافقة قصد إنجاز المشاريع؛

- القرض البنكي: والذي يتم ضمانه من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، ويمنح بنسب فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد، بينما تتحمل الخزينة العمومية نسبة الفائدة المنخفضة والتي تختلف حسب قيمة الاستثمار وموطنه؛

- القرض بدون فوائد: إذ لا يمنح القرض بدون فوائد إلا إذا كانت التكلفة الإجمالية للمشروع أكبر من 100 000 دج.

ويمكن تلخيص آليات تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لمشروع البيضاء وفقا للجدول أدناه:

الجدول رقم(04): آليات تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لمشروع الجزائر البيضاء.

قيمة التمويل	معلومات عن المستفيد	نسبة المساهمة الشخصية	القرض البنكي	القرض بدون فائدة	معدل الفائدة
من 50 000 دج إلى 100.000 دج	معلومات خاصة بالمستفيد	5%	95%	-	80% على عاتق الخزينة العمومية.
	إذا كان المستفيد: - حائزا على شهادة أو وثيقة معادلة لها معترف بها. - إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة.	3%	97%	-	90% على عاتق الخزينة العمومية، بالنسبة للمناطق الخاصة.
أكبر من 100.000 دج إلى 400.000 دج	معلومات خاصة بالمستفيد	5%	70%	25%	80% على عاتق الخزينة العمومية.
	إذا كان المستفيد: - حائزا على شهادة أو وثيقة معادلة لها معترف بها.	3%	70%	27%	90% على عاتق الخزينة العمومية،

بالنسبة للمناطق الخاصة.				إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة.
-------------------------	--	--	--	--------------------------------

Source : Ministère de l'Emploi et de la Solidarité Nationale, **Procédures relatives au projet "blanche Algérie,"** Op.Cit., p : 21.

المطلب الرابع: النتائج ومناقشتها

مما لا شك فيه أن موضوع التمويل البيئي أصبح يمثل أحد أهم القضايا التي تشغل اهتمام الحكومات والهيئات المعنية بحماية البيئة لاسيما بعدما أضافت المؤسسات المالية الدولية شرطا جديدا للمشاريع من أجل تمويلها والمتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة وإنتاجها لمنتجات صديقة للبيئة.

كما أن تمويل مشروع "الجزائر البيضاء" على مستوى ولاية تبسة اقتصر على وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، وذلك من خلال تخصيص وزارة التشغيل والتضامن الوطني غلاف مالي لهذا المشروع قدر بـ 2 100 000 دج ويمكن تفسير ذلك نتيجة للأسباب التالية:

- طبيعة الأنشطة التي تم إنجازها على مستوى الولاية، والتي كانت كلها أنشطة غير مدرة للأرباح في حين تختص كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل المشاريع المدرة للأرباح؛

- حداثة التجربة وتخوف الشباب من المساهمة في هذا النوع من الأنشطة (الأنشطة المدرة للأرباح) نتيجة لنقص ثقافتهم البيئية؛

- غياب دور المنظومة المصرفية في تمويل هذا المشروع، مما يعني فقدان حلقة هامة في تمويل مشروع "الجزائر البيضاء" عن طريق الوكالتين السابقتين؛

- كما أن إنشاء مؤسسات خاصة في هذا النوع من الأنشطة (الأنشطة المدرة للأرباح) يتطلب في الواقع، قطع شوط معتبر في المجال البيئي لأن هناك ترابط وتسلسل في هذه العمليات، فمن غير اللائق الحديث عن إنشاء مؤسسات خاصة باسترجاع ورسكلة النفايات كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة بدون وجود نفايات مصنفة، هذه الأخيرة التي يساعد على وجودها بالدرجة الأولى مستوى الثقافة البيئية لدى الأفراد والتي يفتقدها وللأسف الكثير من المواطنين.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن الحكومة الجزائرية قد اهتمت بالتمويل البيئي معتمدة في ذلك على مصادر تمويل مختلفة من بينها: ميزانية التجهيز والتسيير للدولة، التبرعات والهبات الإتاوات والرسوم الجبائية (رسم اخلاء النفايات العائلية"TEOM"، الرسم على الأكياس البلاستيكية، الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة" TAPD"،... الخ)، بالإضافة إلى الهيكل المؤسسي ذو الطابع العمومي، ومن مؤسساته: صندوق البيئة ومكافحة التلوث، الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، صندوق التجهيز وتهيئة الإقليم، الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية... الخ. ونظرا لارتفاع تكاليف تمويل المشاريع البيئية استدعى ذلك ضرورة البحث عن مصادر خارجية تمثلت في القروض الدولية الممنوحة من طرف: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الإسلامي للتنمية، البنك الأوروبي للاستثمار، صندوق البيئة العالمي، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية... الخ.

وقد توصل البحث الى تحقيق النتيجة الرئيسية التالية:

أسندت مهمة تمويل مشروع "الجزائر البيضاء" الذي يعد واحد من أهم المشاريع البيئية في بلادنا الى 03 وكالات وهي: وكالة التنمية الاجتماعية ADS، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب L'ANSE، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (L'ANGEM)، الا أن تمويل هذا المشروع على مستوى ولاية تبسة قد اقتصر في الواقع على وكالة التنمية الاجتماعية كنتيجة حتمية لغياب مساهمة القطاع الخاص.

وعليه ومن أجل تفعيل تمويل المشاريع البيئية وضمان استدامتها، يمكن تقديم الاقتراحات

الموالية:

- ضرورة إعطاء الأولوية في التمويل على المستوى الوطني لإنجاز وتنفيذ مشاريع حماية البيئة؛
- ضرورة قيام الدولة بتطوير وإعادة هيكلة الصناديق القائمة المخصصة لتمويل المشاريع البيئية بما يتماشى والأوضاع البيئية الراهنة؛
- لابد من توفير نظام مالي قوي لأنه يعتبر من المستلزمات والشروط المسبقة لسلامة مناخ الاستثمار البيئي؛

- ضرورة الموازنة بين مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والأهداف البيئية من جهة أخرى لأنه يمكن للتدهور البيئي أن يعيق النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع؛

- توجيه الإعلام ووسائله الفعالة إلى نشر الوعي البيئي، وتكثيف برامج الدعاية للمحافظة عليها وإطلاع الأفراد على مخاطر التلوث، وكذلك زيادة النشرات والبحوث والدوريات المتخصصة والتي تحمل طابع التوجيه والإرشاد للتعامل مع البيئة لإخراج جيل مشبع بالتربية البيئية وداعيا لها.

الهوامش:

L'Environnement, M. d. (2015). *t, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement (RNE)*. alger: Ministère de L'Aménagement du Territoire et de L'Environnement.

Nationale, M. d. (2016). *Procédures relatives au projet "blanche Algérie"*. Alger: Ministère de l'Emploi et de la Solidarité Nationale.

Nationale, M. d. (2016). , *Guide Méthodologique de l'opération "Blanche Algérie"*. alger: Ministère de l'Emploi et de la Solidarité Nationale.

règlementaires, R. d. (2016). (*dispositif de soutien à l'emploi des jeunes*). Algérie: Recueil des textes législatifs et règlementaires.

البنك الإسلامي للتنمية. (2016). تمويل المشاريع البيئية، متاح على الرابط <https://www.mof.gov.ae>. البنك الإسلامي للتنمية.

البنك الأوروبي للاستثمار. (2016). مشاريع للتمويل قيد الدراسة في مجال البيئة، متاح على الرابط <http://ar.aps.dz>. البنك الأوروبي للاستثمار.

البنك الدولي. (2016). تمويل البرامج البيئية، متاح على الرابط www.albankaldawli.org. البنك الدولي.

الوكالة الوطنية للقرض المصغر. (2016). تمويل الوكالة الوطنية للقرض المصغر متاح على الرابط <https://www.angem.dz/ar>. الجزائر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

بورنان إبراهيم، أبو حفص رواني. (المجلد 01، العدد 10، ديسمبر، 2016). التمويل البيئي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*.

بوهنقل زولبخة. (2006). دور الجماعات المحلية في حماية البيئة حالة بلديات قسنطينة. *مأكرة ماجستير في التهيئة العمرانية*. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.

كتابة الدولة المكلفة بالبيئة. (العدد 02، 1999). النشاط الدولي. *مجلة الجزائر البيئية*.

وكالة حماية البيئة الدنماركية. (مارس، 2004). تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لاتفاقية بازل، الجزء الثاني. *قائمة المعلومات الخاصة بموارد التمويل الممكنة لإدارة المخلفات*. الدنمارك: وكالة حماية البيئة الدنماركية.